الأمم المتحدة

S/PV.4129

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٢٩**

الثلاثاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد اكسورثي	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروق
	الأرجنتين	السيد مارسيكو
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمىوأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد كويامنس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/2000/203)

00-39539
0039539

افتتحت الجلسة ١٢/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/2000/203)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأنغولا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبوركينا فاصو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزمبابوي وغابون وموزامبيق ونيوزيلندا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميراندا (أنغولا) المقعد المخصص إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد ارياس (إسبانيا) والسيد فونيسكا (البرازيل) والسيد مونتيرو (البرتغال) والسيد آدم (بلجيكا) والسيد سوتيروف (بلغاريا) والسيد كويدراوغو (بوركينا فاصو)، والسيد كبوتسرا (توغو) والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد موتابوبا (رواندا) والسيد جوكونيا (زمبابوي) والسيد دانغي ريواكا (غابون) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد باولز (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس، وسيصدر كوثيقة تحت الرمز S/2000/323.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: الوثيقة S/2000/225 وهي رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ وواردة من غابون، والوثيقة S/2000/228، وهي رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ وواردة من بلجيكا؛ والوثيقة S/2000/230، وهي رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس وواردة من البرتغال؛ والوثائق S/2000/240 و ٢٦٧ و ٣١٥، وهي مذكرات شفوية مؤرخة ٢٢ و ٢٩ آذار/مارس و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، على التوالي، واردة من بلغاريا؛ والوثيقة S/2000/249، وهي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ من بوركينا فاصو؛ والوثيقة S/2000/252، وهي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ من أوغندا؛ والوثيقة S/2000/256، وهي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ واردة من توغو؛ والوثيقة S/2000/283، وهي رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ وواردة من رواندا. واستلم أعضاء المجلس نسخا مصورة من رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ من توغو، والتي سنصدر كوثيقة تحت الرمز S/2000/326.

أعطي الكلمة للسيد روبرت فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الأمن الذين وافقوا على هذا الإجراء المبتكر صباح هذا اليوم.

وفي معرض العرض الموجز لمشروع القرار، الذي سيصدر عما قريب بصورة رسمية، أود أن أشدد على نقطة واحدة: وهي أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على حركة المتمردين في أنغولا، يونيتا، بدأت الآن تؤثر تأثيرا فعليا. فالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء أسهم إسهاما كبيرا في هذا التطور الذي يلقى الترحيب. ومرة أخرى، وباسم المجلس، أشكر فريق الخبراء على مساهمته الكبيرة في عملنا. واعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار الهام هذا سيدلل على التزامه بضمان استمرار اثر الجزاءات في الحد من قدرة اليونيتا على متابعة تحقيق أهدافها من خلال الوسائل العسكرية.

ومن بين السمات العديدة الأخرى لمشروع القرار أنه ينشئ عملية مدتها سبعة أشهر يقوم المجلس لدى انتهائها في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالنظر في اتخاذ تدابير مناسبة تتصل بالدول التي يعتقد أنها تواصل انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا. وخلال فترة الأشهر السبعة هذه، فإن الدول المهتمة بالأمر، بما فيها تلك التي ورد ذكرها في تقرير فريق الخبراء، ستتاح لها فرصة كاملة لنقل المعلومات ذات الصلة إلى لجنة الجزاءات والتدليل على امتثالها لجميع متطلبات نظام الجزاءات.

وكذلك يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن ينشئ آلية مراقبة أنشأها فريق الخبراء. وتتكون الآلية من خمسة مراقبين بولاية قابلة للتجديد مدتها ستة شهور لجمع المعلومات ذات الصلة، والتحقيق في الأدلة ذات الصلة والتحقق من جميع المعلومات الواردة من جميع المصادر.

وعند تحديد من انتهك الجزاءات وما ينبغي عمله بشأن ذلك، فإن المجلس يستند إلى ثلاث مجموعات أساسية من المعلومات: أولا، تقرير فريق الخبراء، وثانيا، المعلومات الإضافية التي توفرها الدول؛ وثالثا، تقارير آلية المراقبة المستقلة.

ومشروع القرار المعروض علينا لا يسمى أحدا بالاسم ولا يتخذ إجراءات ضد منتهكي الجزاءات المزعومين. ولا يمكن تفسير ذلك على أنه تبرئة من أي نوع لأية دولة أو دول يشير إليها تقرير فريق الخبراء. بل وبدلا من ذلك، فإن غرض مشروع القرار يتمثل في إتاحة فرصة لجميع الدول لكي ترد على ادعاءات فريق الخبراء، ووضع حد لانتهاكات الجزاءات أينما وقعت، وتنسيق إجراءاتها مع إرادة المجتمع الدولي كما عبر عنها بصورة واضحة. ومن الواضح بالمثل أن مشروع القرار هذا ينص على أن المجلس لن يظل مكتوف الأيدي إزاء انتهاك قراراته.

وآمل بأن لا يكون مجلس الأمن بحاجة إلى اعتماد إجراء من هذا القبيل. وإذ قلت ذلك، فإن مشروع القرار المعروض أمامنا يعبر بوضوح عن استعداد المجلس لاعتماد هذه التدابير عند الاقتضاء.

وهناك جيل من الأنغوليين لم يعرف السلام أبدا. وغرض الجزاءات المفروضة على يونيتا يتمثل في النهوض بتسوية سياسية دائمة لصراع استمر طوال ثلاثة عقود في أنغولا من خلال مطالبة اليونيتا الامتثال لالتزاماتها، التي تعهدت بها بحرية. واعتماد مشروع القرار هذا سيشكل تأكيدا جديدا لالتزام المجلس بالسلام في أنغولا ودليلا على عزمنا على استخدام جميع الوسائل المتاحة لنا لإحلال السلام.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن حقيقة أن مشروع القرار هذا يجري اعتماده

اليوم وأن هذه المناقشة تنعقد اليوم تعبر بصمت عن جُل رسالة المملكة المتحدة.

وإننا جميعا نريد أن نرى نهاية لعقود من البؤس التي سببها الصراع في أنغولا. ونحن جميعا نؤمن بأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو حرمان يونيتا من الوسائل العملية لمواصلة شن الحرب. ونحن جميعا في جميع قرارات مجلس الأمن السابقة التزمنا بفرض الجزاءات على يونيتا لتحقيق هذا الهدف.

وعندما يشترك زعيم ومنظمته في صراع أهلي برفض السلم ويتجاهلان إرادة الغالبية من عامة الناس، عندئذ تكون الجزاءات أداة من الأدوات القليلة المتاحة للأمم المتحدة لحملهم على إعادة النظر. ويعد اتخاذنا قرار فرض الجزاءات، يجب علينا أن نضمن فعاليته.

وإنني أهنئ كندا وأشكر السفير فاولر على الزخم الذي وفرتموه أنتم، سيدي الرئيس، لتنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا. وإن هذا الجهد، والعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء، وهما ما أيدته بقوة من حيث الممارسة المملكة المتحدة، قد أرسلا فعلا رسالة هامة: وهي مطاردة منتهكي الجزاءات. وتعرف يونيتا الآن، أنه حتى قبل أن يتخذ المجلس قراراته، فإن من الأصعب العثور على أصدقاء يخرقون القوانين وأن من الأصعب ضمان وصول الإمدادات غير القانونية وأن من الأصعب بيع الألماس المسروق.

وتنفيذ مشروع القرار هذا سيكون أمرا عسيرا. فهو سيقتضي مستوى جديدا من التعاون بين الدول الأعضاء، وبين الحكومات والقطاع الخاص. وسيقتضي خبرة تقنية وإرادة سياسية. وستضطلع المملكة المتحدة بدورها. وفي حين أن جميع الدول الأعضاء معنية بالأمر، يضع مشروع القرار عبئا خاصا على الدول المجاورة لأنغولا. ونحن نرحب جدا بالالتزام الذي أبدته بالفعل دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمتابعة مشروع القرار هذا. وهذا يصب في مصلحتها، لأن السلام في أنغولا من شأنه أن يحدث فرقا إيجابيا كبيرا في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نحن نقر بالعبء الواقع على تلك الدول. وبعض التدابير اللازمة، مثل تشديد الرقابة على الحدود والمجال الجوي، لن يكون تنفيذها سهلا. وكما يوضح مشروع القرار هذا، فإن المجتمع الدولي في حاجة إلى النظر في كيفية المساعدة.

ويتناول مشروع قرار اليوم أكثر من مجرد تحقيق السلام في أنغولا. إن هذا النص، والعملية التي أدت إلى صياغته، وأهم من ذلك، العمل الذي يجب أن يتبعه، كلها عناصر تبعث رسالة قوية تنم عن جدية هذا المجلس في تناوله للأمور. وعلينا أن نكون على مستوى تلك الجدية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلّي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نراكم، يا معالي الوزير، تشغلون مرة أخرى مقعد الرئيس.

إن الصراع المسلح الذي يدوم منذ وقت طويل في أنغولا يمثل مصدرا للقلق البالغ جدا، بالنسبة لنا وللمجتمع الدولي بأسره. وروسيا، بوصفها عضوا في الدول المراقبة الثلاث لتنفيذ عملية سلام أنغولا، تؤكد موقفها المنسجم مع تلك الصفة والذي يرى أن المسؤولية عن استمرار الصراع تقع كاملة على عاتق قيادة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، برئاسة جوناس سافمبي، الذي يرفض الامتثال لالتزاماته القائمة بموجب بروتوكول لوساكا والمطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن. وبالنظر إلى هذه الظروف، يجب أن نزيد الضغط أكثر على القيادة العسكرية والسياسية لاتحاد يونيتا لجعلها

تنصاع لمطالب المجتمع الدولي، وفوق كل شيء لجعلها توقف القتال وتعود إلى مسار التسوية السلمية.

علاوة على ذلك، نعرب عن تأييدنا لموقف القيادة الأنغولية. ويسرنا أن نرحب بوزير العلاقات الخارجية الأنغولي في قاعة المجلس اليوم، ونعرب عن تأييدنا لموقفه. إن جوناس سافمبي كثيرا ما أخل بوعوده واتفاقاته وعمل بسوء نية لدرجة أنه فقد الحق في المشاركة في هذه العملية ولن يمكن أن يكون له مستقبل سياسي. وجوناس سافمبي وبطانته قد أظهروا لامبالاقم بمصير الشعب الأنغولي. وبسبب شهوته الجامحة في السلطة، فقد مئات الآلاف أرواحهم وتحملوا العبء الكامل للأزمة الإنسانية في البلد - ذلك البلد الذي يمكن بالفعل للثروات الكامنة في أرضه أن تحقق الازدهار لشعبه. وكثيرا ما سقط مواطنون أجانب ضحايا لمنظمة جوناس سافمبي، بما في ذلك الذين ذهبوا - بعضهم تحت علم الأمم المتحدة - لمساعدة الشعب الأنغولي في محنته.

ومنذ أكثر من عام، يقوم اتحاد يونيتا باحتجاز مواطنين من الاتحاد الروسي، حيث توفي أحدهم. وجميع هذه الحقائق تجعل من الواضح أن مجلس الأمن يواجه، في شخص اتحاد يونيتا، احتقارا صريحا لإرادة المجتمع الدولي. فهناك سياسة واعية ومدروسة بعناية لتفادي الجزاءات التي فرضها المجلس، حيث أنها قد صممت لحرمان الآلة العسكرية لاتحاد يونيتا من الدعم المالي والمادي والتقني الذي تحتاجه.

ومن ثم، نسبة لهذه الظروف، من الأهمية القصوى تعزيز فعالية الرقابة على نظام الجزاءات الحالي ضد اتحاد يونيتا. إن الجهود النشطة التي تبذلها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، والجهود التي يبذلها رئيس تلك اللجنة، السفير فاولر، قد أحدثت بالفعل أثرا إيجابيا هاما فيما يتعلق بكفالة المزيد من الاحترام للجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ونحن نرحب بالتقرير المقدم إلى مجلس الأمن من فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، وقد شاركنا بفعالية في صياغة مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم. وبالنظر إلى ما جاء في توصيات ذلك الفريق، نرى أنها ستساعدنا في تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

إننا نرى أن تنفيذ مشروع القرار سيسهم في تحسين فعالية الرقابة على الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا، وسيساعد ذلك في إغلاق القنوات التي تستخدمها قيادة تلك المنظمة للاحتفاظ بقدرتها على مواصلة الحرب - وهي تلك الحرب التي فرضها اتحاد يونيتا على الشعب الأنغولي.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بوجود السيد ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، على طاولة المجلس.

إن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يؤكد مجددا تصميم مجلس الأمن على كفالة التطبيق الفعال للجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). واليوم، عن طريق مشروع القرار هذا، سيبعث المجلس مرة أخرى برسالة واضحة وصارمة إلى السيد سافمبي واتحاد يونيتا لوضع نهاية فورية للأعمال العدائية وللوفاء أخيرا بالتزاماتهما القائمة بموجب بروتوكول لوساكا. ويؤيد بلدي تماما تلك الرسالة. ويجب أن ندين إدانة حازمة مسؤولية جوناس سافمبي الجسيمة عن استمرار الصراع الأهلي في أنغولا ورفضه احترام قرارات المجلس.

إننا نرحب بأن المجلس سيعتمد، بعد مرور شهر بالكاد على صدور تقرير فريق الخبراء، مشروع قرار يحمل في طياته أكثر من ثلاثة أرباع التوصيات التي تقدم بها أولئك الخبراء. ومشروع القرار يشمل طائفة واسعة جدا من المسائل، بما في ذلك توصيل الأسلحة، والوقود، والاتجار

بالماس، والموارد المالية، وسفر قادة اتحاد يونيتا. والتوصيات التي ترد في هذا النص موجهة أولا وقبل كل شيء للدول الأعضاء. إلا أنها أيضا تدعو إلى التعاون النشط بين شتى الأطراف في عدد من الميادين المختلفة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، والمشاريع الاقتصادية، والمنظمات المهنية، والخبراء. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الأحكام المتعلقة بتجارة الماس الدولية، ورصد الموارد المالية، والنقل الجوي. إن التنفيذ الفعال لتلك التدابير هو مسؤولية الدول الأعضاء، ولكن على الدول أن تكفل، عند ممارسة صلاحياتها، تعاون جميع الجهات الفاعلة المعنية.

وسيتعين على كل منا أن يدعم هذا الجهد. ولن يقتضي ذلك الإرادة وحسب، وإنما الوسائل أيضا. وفي حالات عديدة، هناك افتقار للوسائل. ويصدق ذلك بوجه خاص على تنفيذ بعض التوصيات المعينة الصادرة عن فريق الخبراء، والتي سيصادق عليها المجلس اليوم، حيث أنها موجهة خاصة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء فيها. وجهود البلدان المعنية، خاصة البلدان الأفريقية، سيتعين بالتالي على المجتمع الدولي أن يدعمها. وإذا كنا جادين في تصميمنا على كفالة احترام الجزاءات، يجب ألا نحصر أنفسنا في تسليط الضوء على انتهاكات الجزاءات. فتسمية المنتهكين وتوجيه اللوم إليهم أمر لا يكفي. إذ يجب علينا أيضا أن نقدم عونا ملموسا حيثما تكون هناك حاجة إليه.

وينص مشروع القرار على إنشاء آلية لرصد الجزاءات. وينص أيضا على أن يقيم المجلس الحالة بعد ستة أشهر على أساس عمل لجنة الجزاءات. ونأمل أن تدخل هذه اللجنة في حوار مستمر مع الدول الأعضاء في مراقبة تنفيذ الجزاءات، وتبادل المعلومات وتلقي ملاحظاتها. وهنا مرة أخرى، ينبغي أن يكون هدفنا تحقيق المزيد من الفعالية. وإذا أردنا إحكام الحلقة فعلا حول جوناس سافمبي ويونيتا، سنحتاج إلى التعاون والمعلومات من الجميع. إذ لن نتمكن من إغلاق الطريق أمام موارد الدخل وإمدادات الأسلحة التي تعتمد عليها يونيتا، إلا بمجهود متضافر من المجتمع الدولي.

ومنذ أن نُشر تقرير فريق الخبراء، أعلنت دول عديدة عن اتخاذها إجراءات إضافية للتحري في أوجه القصور، وفي بعض الحالات لتصحيحها. ويرحب الوفد الفرنسي بهذه المبادرات، التي بدأت بالفعل تثمر بشكل واضح. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن ولجنة الجزاءات من الاعتراف بقيمة هذه الجهود في الوقت المناسب. وإذا كانت انتهاكات الحظر قد حدثت في الماضي، فإن من الأساسي في الواقع ألا تحدث هذه الإخفاقات مرة أخرى؛ وأن تخطر لجنة الجزاءات حالا بأي انتهاكات جديدة للجزاءات.

ونرى أن هذا النهج البناء والتعليمي والموحد، القائم كلية على الهدف الرئيسي المتمثل في العزل الدولي التام لجوناس سافمبي ويونيتا، سيثبت في نهاية الأمر أنه أكثر فائدة بكثير من اتباع نهج قمعي. وفي هذا السياق، لا يبدو لنا أن فرض جزاءات جديدة على البلدان التي يزعم أنها انتهكت الجزاءات القديمة سيوفر حلا حقيقيا. إننا لن نشجع الدول المنبوذة على إصلاح أساليبها بزيادة عدد هذه الدول، كما أن النمو المتزايد في عدد نظم الجزاءات القائمة سيحدث مشاكل إدارية في نفس اللحظة التي أصبح لدينا فيها فعلا ما يكفي من المشاكل في إنفاذ نُظم الحظر التسعة القائمة حاليا. والمعايير المستخدمة لاختيار البلدان المنتهكة يمكن أن تكون موضوعا للعديد من الاعتراضات. ويمكن جدا لسلطة هذا المجلس أن تخرج من هذه المرحلة وقد تناقصت. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم لا يحمل هذا الاحتمال، الأمر الذي نسر له.

وأخيرا، نأمل أن تتمكن لجنة الجزاءات، بالتعاون مع آلية الرصد، من أن تبني على أساس عمل فريق الخبراء وأن

توضح بعض المعلومات الواردة في التقرير المقدم من السيد مولاندر. وفي الشهر الماضي أثار وفدي المسائل التي رأينا أنها تحتاج إلى أن تتحقق. وسيكون مفيدا أيضا للجنة الجزاءات أن تقدر على نحو أفضل الأهمية الخاصة لمختلف شبكات إمداد يونيتا. وهذا مرة أخرى، في مصلحة تحقيق الفعالية. وإذا كنا نريد تعزيز تنفيذ الجزاءات، يجب أن نفعل ذلك في المقام الأول بتحديد القنوات الرئيسية التي تتلقى من خلالها يونيتا أسلحتها وتحصل على مواردها.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على قدومكم من كندا البعيدة لتترأسوا جلسة هذا الصباح. ويسرني أن أرى بعض أعضاء الجهاز التشريعي الكندي معكم هنا اليوم. وكنا محظوظين بما يكفي إذ كان معنا هنا العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي في الأشهر الستة الماضية. ويتملكني السرور كلما أرى أعضاء من أي جمعية وطنية أو جهاز تشريعي هنا. وأعتقد أن جوهر تعزيز الأمم المتحدة هو أن نفعل هذا، وأعلن عن ترحيبي بزملائكم من الهيئة التشريعية

وستكون الولايات المتحدة في غاية السعادة لأن تصوت مؤيدة مشروع القرار الهام هذا المعروض علينا اليوم. ونشيد بالسفير فاولر، ووفده والحكومة الكندية بأسرها، على تفانيهم المتواصل في سبيل هذه المهمة. وقد برهن بوب فاولر على أن المرء يمكن أن يكون منهجيا للغاية ومحترسا جدا، ثم لا يزال ينجز شيئا في الأمم المتحدة. وإنني أهنئه على دأبه، ومثابرته وإصراره. وقد أقام السفير فاولر والوفد الكندي نموذجا سيحكم به على أنظمة الجزاءات الأخرى المفروضة على جهات أخرى غير الدول.

لقد عملت حكومتنا بشكل وثيق مع فريق الجزاءات بقيادة السفير فاولر. وهو قد أحاط حكومتنا في مستويات رفيعة بشأن هذا الموضوع لكي يشرح لنا كيف يمكننا أن نساعد نظام الجزاءات بصورة أفضل. ويمكنني أن أنقل اليوم أن جهوده المبذولة مع حكومة الولايات المتحدة قد كانت مثمرة للغاية.

ونرحب أيضا بوزير خارجية أنغولا، السيد ميراندا، مرة أخرى في المجلس ونتطلع إلى سماع تقريره. وآمل أن ينقل إلى الرئيس دوس سانتوس أن مجلس الأمن يواصل جهوده النشطة للوفاء بالتزاماته نحو أنغولا.

في الماضي، أتاحت ليونيتا قدرتها على تفادي مجموعات الجزاءات الثلاث أن تتحدى إرادة أغلبية الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي. وإن أنشطة يونيتا المنتهكة للجزاءات، بمساعدة وتحريض من الأطراف المحددة في تقرير فريق الخبراء، أتاحت لها أن تتابع الخيار العسكري الذي جلب الموت والدمار إلى بلد طالت معاناته.

وقد طال انتظار الشعب الأنغولي أكثر مما ينبغي لتتخلى زعامة يونيتا عن المقاومة المسلحة وتدخل في حياة الديمقراطية السلمية للبلد. وعلى الطريق تتبعثر وعود يونيتا المنكوثة. ولا يزال التوقع الأساسي من المجتمع الدولي هو التجريد الكامل ليونيتا من السلاح، وبسط إدارة الدولة بصورة كاملة على جميع مناطق الأرض الوطنية والتسريح الكامل لجميع أفراد يونيتا المسلحين. وقد انتظر شعب أنغولا أربع سنوات لكي تنجز يونيتا هذه المهام، ولم ينل سوى الخديعة مرة أخرى.

إلا أن السنوات الأربع التي مضت منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا تمخضت عن قيام حكومة وحدة وطنية، وقوات مسلحة موحدة وجمعية وطنية متعددة الأحزاب. وينبغي لهذه الأهداف أن تحمى وتنمى. والولايات المتحدة ملتزمة ببروتوكول لوساكا ومؤسساته، بما في ذلك دور الدول الثلاث المراقبة، والحريات المضمونة في إطار الدستور الأنغولي. وهذا يشمل، على نحو مهم، حقوق الصحافة

الحرة، التي، من سوء الطالع، تتعرض للتهديد في أنغولا اليوم. وإن موضوع حرية الصحافة يمثل شاغلا خطيرا لحكومتي، وعلى الرغم من دعمنا للجزاءات وجهودنا المبذولة للعمل على نحو وثيق مع حكومة أنغولا، فإننا لا نعتقد أنه يمكننا أن نتجاهل هذه المشكلة.

وتصويتنا اليوم تأييدا لمشروع القرار سيؤكد على وجهة نظر المجلس القوية القائمة على أن زعيم يونيتا يوناس سافمبي إنما يتحدى إرادة الشعب الأنغولي الذي يدعي بأنه يساعده ويمثله. والسبب الأساسي للأزمة الراهنة هو عدم استعداد سافمبي للامتثال لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. وينبغي للسيد سافمبي أن يقرأ الرسالة الواضحة وضوح الكتابة على الجدار هنا في هذه الجلسة. إن الحلقة – كما قال أحد المتكلمين السابقين – تستحكم. ويجب عليه أن يبادر هو بنفسه لإيقاف الألم والمعاناة اللذين يسببهما لشعب أنغولا. وإذا لم يفعل، فإنه سيكون هو الخاسر على كل حال، ولكن بخسارة أكبر لشعب أنغولا ولنفسه.

وهو منذ رفضه لنتائج انتخابات سنة ١٩٩٢، شن حربا على شعب أنغولا. ومارس حقوقا للنقض على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد، ليس لأنه يملك رؤية ايدولوجية متفوقة أو أغلبية انتخابية، ولكن لأنه امتلك قوة عسكرية.

وقد صيغت جزاءات مجلس الأمن لإضعاف قدرة يونيتا على تصدير الماس واستيراد الإمدادات العسكرية، وألاحظ الأهمية العالية التي نوليها للتعهدات التي التزمت بها حكومة بلجيكا فيما يتعلق بموضوع الماس.

ونلاحظ دعوة حكومة أنغولا إلى إجراء انتخابات جديدة والتأييد الواسع الذي حظي به هذا الاقتراح. وهذا يدل على أن الحكومة تفهم أن جميع الولايات يجب أن يجري استعراضها على نحو دوري من قبل الشعب، وأن المعارضة نفسها متشوقة إلى الانطلاق في حملة دعائية جديدة.

وإذا جرت الانتخابات في جو من العمليات الديمقراطية المنفتحة ورصدت رصدا مناسبا، فإننا سنؤيدها. وإذا فسح المجال أمام جميع الأطراف الأنغولية أن تعمل عملها السياسي بحرية، وإذا استطاعت وسائط الإعلام وحركات المجتمع المدني أن تتكلم دون خوف من التعرض للانتقام، حينئذ ستكون أنغولا على استعداد لإجراء انتخابات جديدة بصرف النظر عما يعتقد السيد سافيمبي أو عما يحاول أن يفعله.

واستمرار ضغط الجزاءات على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) سيقضي على الخيارات العسكرية للسيد سافيمبي. وما لم يعمل بطبيعة الحال على وضع حد لأفعاله وتصرفاته، فإن ذلك لن يحصل بين ليلة وضحاها. ولكنني أعتقد أن ثمة دليلا على ذلك هو تفاني بلدكم، سيدي الرئيس، الذي يُسهم إسهاما رئيسيا والجهود الإضافية التي أعلن عن بذلها مؤخرا، إضافة إلى مشروع قرار مجلس الأمن هذا الهام جدا والذي صيغ صياغة ممتازة، كل ذلك يُسهم إسهاما رئيسيا في تحقيق الغرض المنشود. ونحن نواصل تأييد الجهود التي تبذلونها، سيدي، ونتطلع إلى العمل معكم في الأشهر الستة المقبلة وما بعدها بغية تحقيق أهداف مجلس الأمن الذي يتكلم بالنيابة عن المجتمع الدولي والذي أفصح عنها هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السفير فاولر وإلى الوفد الكندي. ونحن نقدر ذلك.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): معروض على مجلس الأمن منذ شهر تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) لدرس انتهاكات الجزاءات التي يفرضها

المجلس ضد اتحاد يونيتا. ومشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يوافق على ثلاثة أرباع التوصيات الواردة في تقرير الفريق، وهو يرمي إلى تكثيف عمل اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا، ولا سيما تعزيز فعالية الجزاءات الراهنة المشمولة في قرارات سابقة للمجلس فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة والنفط والمشتقات النفطية وتصدير الماس وتجميد أصول يونيتا المالية وإغلاق مكاتب يونيتا التمثيلية وغيرها من المكاتب في الخارج على نحو غير قانوني. وباعتماد مشروع القرار، سيعزز المجلس نظام الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على يونيتا ويظهر عزمه على الإسهام الإيجابي والهام في استعادة السلام والأمن في أنغولا. فلهذه الأسباب سيصوت وفد مالي لصالح مشروع القرار.

وتأسف مالي لاستمرار الصراع الذي تدور رحاه في أنغولا منذ ٢٥ عاما، وجوناس سافيمبي ويونيتا مسؤولان رئيسيان عنه. ولقد عانى شعب أنغولا كثيرا من الحرب؛ وآن الأوان كي يتخذ المجتمع الدولي تدابير قوية من أجل وضع حد لها. وتنفيذ مشروع القرار الذي سنعتمده في نهاية هذه الجلسة سيساعد على وقف الدخل الذي تحصل عليه يونيتا من تصدير الماس بصورة غير قانونية وسيحد إلى درجة كبيرة من امتلاكها للأسلحة والذخائر والنفط والمشتقات النفطية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير روبرت فاولر، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بأنغولا، الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للأزمة الأنغولية عن طريق خفض قدرة يونيتا على شن الحرب.

وبموازاة ذلك، فإن إنشاء آلية رصد جديدة ترصد انتهاك الجزاءات لفترة ستة أشهر سيُمكن من متابعة نتائج تقرير فريق الخبراء بفعالية. ولن يكون لهذه النتائج أي أثر دائم إلا إذا خضع السيد سافيمبي وزمرته للمراقبة وتعرض لبعض الضغط. وهذا سيمكن المجلس أيضا من تفادي العودة إلى ممارسات الماضي.

ولهذه الأسباب، فإن مالي التي تقف الى جانب شعب أنغولا في كفاحه – وأنا أرحب بوجود السيد ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا في هذه الجلسة – على اقتناع بأن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم سيمكننا من تطبيق نظام الجزاءات على نحو أكثر فعالية ضد يونيتا بغية كبح انتهاك الجزاءات ووضع حد له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الكندي.

السيد كوجمانز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سيدلي ممثل البرتغال في وقت لاحق من هذه المناقشة ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإذ تؤيد هولندا تمام التأييد ذلك البيان، فإن وفد بلادي سيقتصر في كلامه على بضع ملاحظات موجزة بشأن المسألة قيد النظر.

لقد خلص فريق الخبراء في تقريره عن انتهاك الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ضد يونيتا، إلى نتيجة مؤداها أن شعب أنغولا الذي يُعاني منذ فترة طويلة يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي وهو يستحق ذلك في سعيه إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة السياسية في ذلك البلد. وتقديم ذلك الدعم هو في واقع الأمر ما يفعله المجلس اليوم بتقييد قدرة يونيتا على تحدي المجتمع الدولي والتسبب بمزيد من البؤس للشعب الأنغولي.

ومشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم ينطوي أساسا على خطوتين ينبغي أن تحدا من انتهاك نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا في المستقبل. أولا ، ينشئ آلية للرصد يمكن أن تكون أداة فعالة بين يدي المجلس ولجنة الجزاءات للإشراف على تنفيذ القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧

(١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)، طالما يسمح لتلك الآلية أن تعمل على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها بصورة مستقلة. وثانيا، إن مشروع القرار يحدد موعدا نهائيا كي ينظر المجلس في اتخاذ إجراءات ضد الدول التي تنتهك أحكام نظام الجزاءات. ونحن نشعر بامتنان كبير لفريق الخبراء، ولا سيما السفير فاولر، على ما يقدمه من إسهام هام، بغية جعل الجزاءات المفروضة على يونيتا أكثر فعالية.

وحتى قبل اعتماد مشروع القرار هذا، شهدنا بالفعل بعض الآثار العلاجية لتقرير الفريق. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالبلدان المذكورة في التقرير على ما اتخذته من خطوات حتى الآن، ونناشد الدول الأخرى أن تحذو حذوها. ونحن نرى أن بلجيكا تستحق المديح بصورة خاصة لأخذها بملاحظات الفريق وتوصياته بسرعة وبطريقة شفافة. وثمة بلدان أخرى تتهرب من القيام بذلك عن طريق تجاهل مطلب الفريق بتقديم المعلومات إليه. لذلك، نتوقع أن تواصل آلية الرصد الجديدة العمل من حيث توقف الفريق، وأن تعتمد على المعلومات التي جُمعت حتى الآن. وأيضا، نكرر أنه من الضروري إذا أريد للآلية الجديدة أن تكون فعالة في المستقبل أن تتمكن من العمل باستقلالية. ونحن نتطلع الى تلقي تقرير الآلية بعد ستة أشهر من الآن.

إن هدفنا النهائي المتمثل في إحكام الجزاءات ليس القصد منه معاقبة يونيتا فحسب، وإنما تقليل قدرة يونيتا على شن الحرب ومنع تحقيق حل سلمي للصراع الدموي الدائر في أنغولا. فيونيتا تتعمد الابتعاد عن طريق السلام الذي ينص عليه بروتوكول لوساكا، لم تترك لحكومة أنغولا خيارا سوى خيار اتخاذ مبادرة عسكرية. ومشروع القرار المعروض علينا يرمي الى إيجاد حالة يُستغنى فيها عن الهجمات العسكرية تحقيقا لحل سلمي. وذلك الحل هو الحل الذي ينبغي للمجلس في نهاية المطاف أن يوفره للشعب الأنغولي الذي طالت معاناته لفترة طويلة جدا.

وعلى الرغم من مسؤولية يونيتا عن حالة الصراع الراهنة وعن البؤس الإنساني، فإن ذلك لا يُقلل من مسؤولية حكومة أنغولا عن تقديم إسهامها الملموس لتحقيق رفاه شعبها. وقد أشار الأمين العام، في تقريره الذي قدمه في الأسبوع الماضي عن عمليات مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، إلى مزاعم بوجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من كلا الجانبين، وإلى الحالة الإنسانية المؤلمة في أنغولا. وهذا يثبت في رأينا أن الرصد الدقيق من جانب المجتمع الدولي لمجالي الاهتمام ما زال أمرا مطلوبا. وتدين حكومة أنغولا بذلك لا لشعب أنغولا وحده، وإنما للمجتمع الدولي أيضا الذي سيتخذ اليوم خطوات بعيدة المرمى لمساعدة الحكومة في جهودها لإرساء السلم على نحو فعال في البلد.

وأخيرا فإن تقدمنا في موضوع الجزاءات ضد يونيتا لا ينبغي أن يطمس الحاجة إلى أن يقوم المجلس في مرحلة لاحقة بالنظر في المشكلة العامة وهي مشكلة الصراعات التي أذكاها وأطال أمدها الوصول إلى المعادن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلي.

السيد مارسكو (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم، يا سيدي الرئيس وزير خارجية كندا، لأنكم شرفتمونا مرة أخرى بحضوركم هنا. كما أود أن أشكر السيد ميراندا، وزير خارجية أنغولا، لانضمامه مرة أخرى إلينا اليوم هنا.

منذ ما يزيد قليلا على شهر اجتمعنا للنظر في تقرير فريق الخبراء المعني بالانتهاكات الماسة بالجزاءات المفروضة على يونيتا، والذي قدمه السفير فاولر بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بأنغولا.

ولقد كان لنص التقرير أثر هام، وفي اعتقادنا أن التوابع الإيجابية لذلك الأثر سوف تتوالى. فهو لم يكتف فقط

بتعبئة الدول المشار إليها في التقرير، وفي صناعة الماس، وفي صناعة الأسلحة، والبلدان المجاورة وبلدان المنطقة دون الإقليمية، ولكنه أيضا قد زاد من وعي المجتمع الدولي بأسره بشكل لم يتحقق لأي حدث آخر من قبل. ولكل هذه الأسباب، فإن هذا التقرير قيم للغاية.

وإلى جانب هذه المناقشة، جرى تبادل مواز للآراء بشأن المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات استفاد أيضا من الاستنتاجات المحددة التي برزت من خلال عمل الفريق. وفي اعتقادنا أن كل من المبادرتين اللتين انطلقت منهما المناقشة الرسمية بشأن الجزاءات، سوف تمكنان المجلس من إدراج تدابير محددة في عمله الرامي لتحسين استخدام أداة الجزاءات في كل المجالات.

ونحن هنا اليوم لكي نخطو خطوة أخرى، لها نفس أهمية الخطوة الأولى، باعتماد قرار سيعزز في رأينا نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا. وبذلك نأمل في تعزيز التوصل إلى حل سياسي للصراع في أنغولا.

ويتضمن مشروع القرار هذا الذي نؤيده برمته، سلسلة من العناصر الجديدة. فهو يُسلم بالحاجة إلى رصد الجزاءات، وينشئ لذلك الغرض آلية للرصد لفترة ولاية أولية مدتها ستة أشهر لمتابعة العمل الذي بدأه الفريق. وينص مشروع القرار على أن المجلس سيكون على استعداد لاتخاذ إجراءات ضد الدول التي انتهكت تلك الجزاءات، بعد استعراض تنفيذ التدابير الواردة في القرارات الخاصة بالجزاءات المفروضة على يونيتا، وهي القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)، واستنادا إلى نتائج الاستعراض. وكما يتضمن مشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده أيضا سلسلة من التدابير والتوصيات موجهة إلى جميع الدول فيما يتعلق بالماس، والنفط، والأسلحة، والتدابير المالية، والقيود المفروضة على السفر وتمثيل يونيتا في الخارج.

ونلاحظ مع الارتياح أن القرار يتضمن عددا من مختلف توصيات الفريق بشأن الموارد الطبيعية لأنغولا، الذي لعب وجودها ذاته ووفرتها دورا ملموسا في إطالة أمد الصراع: فهي تُغذي الاستمرار في الحرب وتيسير شراء الأسلحة والوقود بل وشراء التأييد السياسي. وفيما يتعلق بالفرع باء من مشروع القرار، الذي يُشير إلى الاتجار في الأسلحة، فإننا نرى أن النداء الموجه إلى جميع الدول، بتوجيه عناية خاصة قدر الإمكان للتأكد من المستعملين النهائيين، له أهمية خاصة. ونحن نحث، بموجب الفرع دال الذي يشير إلى تجارة الماس، على تطبيق التدابير التي أشار إليها الفريق على حيازة الماس على نحو غير مشروع بما يُخالف أحكام القرار ١١٧٣ (١٩٩٨). ونرحب في الوقت ذاته بقيام حكومة أنغولا بإصدار شهادة منشأ جديدة للماس، تيسر الرصد الأفضل.

وقد ظل المجتمع الدولي على ما يزيد عن عشرين عاما يسعى جاهدا للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أنغولا. وقد انضمت الأرجنتين إلى هذه الجهود في عام ١٩٨٩ عندما أرسلنا وحدات مع بداية عمليات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا. وعلى الرغم من الجهود المتلاحقة التي بذلها المجتمع الدولي، فإن النتائج لم تكن كافية لإنهاء الصراع وتعزيز الامتثال "لاتفاق السلام" لعام ١٩٩١ أو لبروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤.

ونحن نسلم بأن استمرار الصراع في أنغولا لا يرجع إلى عنصر منفرد. ومع ذلك نأمل في أن تمكن التدابير التي نحن بصدد اعتمادها اليوم من استعمال موارد أنغولا الطبيعية على نحو أكبر لتقدم شعبها وليس لإذكاء الصراع، وأن تؤكد من جديد على رفض المجتمع الدولي لانتهاكات أنظمة

الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن، وأن تُساعد في نهاية المطاف على تحريك عملية السلام في أنغولا إلى الأمام، وأن تجدد الجهود السياسية الجارية من أجل إنهاء الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ يغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بكم، يا سيدي الرئيس، في نيويورك لرئاسة هذه الجلسة العلنية. كما نرحب أيضا بالسيد ميراندا وزير خارجية أنغولا، الذي يحضر جلسة اليوم.

لقد ظلت قضية أنغولا تتعثر على مدى زمن طويل جدا. ولقد تضافرت المسارات الملتوية التي مرت بها عملية السلام مع الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة ليس لإنزال معاناة هائلة بشعب أنغولا فحسب، وإنما أثرت أيضا تأثيرا خطيرا على السلم والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن تتحمل يونيتا بزعامة جوناس ماليرو سافيمبي المسؤولية الأساسية عن الحالة الراهنة في أنغولا، برفضها تنفيذ اتفاق السلام. ومنذ تطبيق حظر الأسلحة والنفط على يونيتا بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، اعتمد مجلس الأمن عددا من القرارات في السنوات الأخيرة لتوسيع التدابير ذات الصلة لتشمل السفر، والتمويل، وتجارة الماس وكثير من المجالات الأخرى. ومما يؤسف له أن هذه التدابير لم تُطبق بشكل فعال لأسباب عديدة. وحتى اليوم لم تلق يونيتا سلاحها وتسير على درب المصالحة الوطنية.

ومنذ تولى السفير روبرت فاولر سفير كندا رئاسة لجنة الجزاءات، وهو يبذل جهودا لا تكل لكي ييسر للمجتمع الدولي تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا تنفيذا جادا. وقد بذل فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن للتحقيق في انتهاكات الحظر جهدا كبيرا منذ إنشائه وقدم تقريرا في هذا الشأن، كما قدم مجموعة من التوصيات. وعلى الرغم من الردود والتقييمات المختلفة من جانب شتى الأطراف، فمن المؤكد أنه كان للتقرير دور إيجابي في تعزيز الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتشديد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وفي الوقت ذاته، فإننا نرى أن هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل تشديد الجزاءات المفروضة على يونيتا. وسيظل المجتمع الدولي بحاجة لرصد الحظر المفروض عن كثب، بعد انتهاء ولاية فريق الخبراء. ويؤيد الوفد الصيني إنشاء مجلس الأمن لآلية رصد جديدة، لمواصلة التحقيق في انتهاك الحظر المفروض على يونيتا وتقديم تقرير واقتراحات لمجلس الأمن في غضون ستة أشهر. ونأمل أن يتمكن الأمين العام من تعيين خبراء لآلية الرصد هذه في وقت مبكر، ونناشد جميع البلدان تقديم دعمها وتعاونها على الوجه الأكمل.

ونؤيد اعتماد مجلس الأمن لبعض التوصيات المتضمنة في تقرير فريق الخبراء وذلك باعتماد مشروع قرار، نأمل في آن ينفذ بصورة حقيقية. وأحطنا علما بأن توصيات كثيرة تتعلق بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وربما يُقال إنه بدون مشاركة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتزامها بصورة حقيقية، يُصبح من المستحيل تنفيذ كثير من المقترحات، ومن الممكن أن تظل الجزاءات المفروضة على يونيتا مجرد كلام أجوف. ونثني على بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإصرارها والجهود التي تبذلها لتنفيذ الجزاءات ضد يونيتا. وفي الوقت نفسه، ندرك الصعوبات الحقيقية التي تواجهها بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولذلك نرى أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الضرورية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فيما يتصل بالجزاءات ضد يونيتا.

ويناشد الوفد الصيني بقوة جميع البلدان أن تتقيد بصرامة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتوقف عن إمداد يونيتا بالأسلحة أو تأييدها بأي طريقة أخرى وأن تتخذ تدابير فعالة لتمنع مواطنيها من انتهاك الجزاءات. ونأمل بإخلاص بعد انقضاء فترة الستة أشهر، عندما يضطلع مجلس الأمن باستعراضاته التالية لتنفيذ الجزاءات ضد يونيتا أن نصبح قادرين على رؤية نتائج حقيقية وفعالة. الأمر الذي من شأنه أن يُعد مساهمة لها أهميتها من جانب المجتمع الدولي في عملية السلام الأنغولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة جدا التي وجهها إليّ.

السيد حاسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يُعرب وفدي، يا سيدي، عن سروره لرؤيتكم رئيسا لجلسة أخرى لمجلس الأمن. ونرحب أيضا بوجود السيد ميراندا وزير العلاقات الخارجية في أنغولا في هذه الجلسة الهامة.

ونعرب عن الشكر للوفد الكندي، وبخاصة للسفير روبرت فاولر، لجهوده الممتازة في ريادة أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣). لقد حدث تحول كبير في التركيز الدولي بعد أن أنشأ مجلس الأمن فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، وبعد أن أصدر ذلك الفريق تقريره المتضمن في الوثيقة S/2000/203 المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠.

ونثني على السفير فاولر لالتزامه الشديد وجهوده التي لا تعرف الكلل مما أسفر عن تحويل لجنة الجزاءات إلى هيئة نشطة وقوية ، وهي في طليعة محاولات المنظمة لشل قدرات يونيتا على الحرب.

ونرحب مرة أخرى بتقرير فريق الخبراء ونحيط علما بالاستنتاجات والتوصيات المتضمنة فيه. ويطرح التقرير مجموعة تتألف من ٣٩ توصية جريئة وتترتب عليها نتائج بعيدة الأثر لينظر المجلس فيها.

وبصدد متابعة مداولاتنا في الجلسة المفتوحة التي عقدت في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، بُذل جهد كبير لصياغة مشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي من شأنه أن يضع غالبية كبيرة من توصيات الفريق موضع التنفيذ. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم هام للغاية. ويهدف إلى تعزيز سيطرة الجزاءات المفروضة على يونيتا. ويستهدف يونيتا وأطرافا أخرى يتضح أنها تنتهك التدابير التي يفرضها المجلس. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا تاما الاقتراح الرامي إلى إنشاء آلية للرصد تتألف من خمسة خبراء لفترة أولية مدتها ستة أشهر بغية جمع معلومات إضافية ذات صلة والتحقيق في المعلومات الإرشادية ذات الصلة تتعلق بادعاءات بوقوع انتهاكات للتدابير الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨). ونوافق على أنه ينبغي أن تقدم آلية الرصد تقارير مرحلية إلى لجنة جزاءات أنغولا، ونتطلع إلى تقديم تقرير خطي بحلول ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠. ونأمل في أن يتمكن الأمين العام من تعيين الخبراء على جناح السرعة.

وفيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، يُشجع مشروع القرار الدول على المثابرة على النحو الواجب بغية منع تحويل الأسلحة أو شحنها شحنا عابرا إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم أو إلى وجهات لم يؤذن بها، إذا انطوت عمليات تحويل الأسلحة أو شحنها العابر على خطر انتهاك التدابير الواردة في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة نظرا لأن تقرير الفريق يُبرز قدرة يونيتا العسكرية ونجاحها في شراء أسلحة بمساعدة سماسرة الأسلحة الدوليين. ونوافق على أهمية التدابير الصارمة المتصلة بتوثيق تصدير الأسلحة توثيقا صحيحا في وقف تدفق الأسلحة بصورة غير المشروعة إلى يونيتا والمساعدة في وضع نهاية لقدرتها على

إشعال الحرب. وفضلا عن ذلك، ننظر أيضا بصورة إيجابية في تقديم الدعوة لعقد مؤتمرات لممثلي البلدان المصنعة أو المصدرة للأسلحة لوضع مقترحات بوقف تدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى أنغولا.

وفي هذا الصدد، من الأهمية البالغة دعوة دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمشاركة في تلك الاجتماعات. وإضافة إلى ذلك نعتقد أن من المهم أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات مالية وتقنية على حد سواء إلى دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصدد تنفيذ توصيات فريق الخبراء ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالتجارة بالألماس نؤيد الطلب إلى الدول المضيفة لأسواق الألماس بأن تفرض عقوبات كبيرة على حيازة الألماس الخام بما يتناقض مع التدابير الواردة في القرار ١١٧٣ (١٩٩٨). ويصرح وفدي بأنه كان يحبذ تضمين مشروع القرار عبارات تتعلق باستكشاف طرق مشروعة لمصادرة الألماس الخام قيد البحث فضلا عن أي أصول إضافية تستخدم في نقل تلك السلع؛ وتلك عبارات غير متضمنة في مشروع القرار المعروض علينا. ونود أن نعرب أيضا عن دعمنا لجميع الدول لكي تجعل التعامل في الألماس الخام جريمة جنائية؛ وهذا أيضا غير متضمن في النص النهائي لمشروع القرار.

وفي هذا الصدد، نرحب بخاصة بترتيبات المراقبة الجديدة التي قدمتها حكومة أنغولا والمتعلقة بإعادة تصميم وإعادة تصحيح شهادات المنشأ. وينبغي تقديم تفاصيل هذا المشروع إلى الدول الأعضاء؛ ونتطلع إلى إحاطة إعلامية تقدمها حكومة أنغولا عن هذا النظام في الوقت المناسب.

ويظل الألماس مصدرا رئيسيا لتمويل يونيتا. ولذلك يتحتم وقف خط حياة يونيتا هذا.

وبالرغم من أن وفدي يؤيد هدف مشروع القرار الرامي إلى تعزيز جزاءات المجلس وجعلها ذات مغزى، إلا أنه يؤكد من جديد رأيه بأنه ينبغي دراسة أي خطوات أو تدابير أخرى تتخذ بعناية فائقة لمعاقبة مخالفي الجزاءات وينبغي تقييمها بصدد مدى جدية أي انتهاك مزعوم. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون للأشخاص الواردة أسماؤهم في تقرير الفريق الحق في الرد على المزاعم وتوضيح الأدوار التي قاموا بها في الأنشطة المزعومة المخالفة للجزاءات. وإن لم تكن تلك التوضيحات معقولة أو إذا لم تؤيدها الحقائق، ليس ثمة شك في أن المجتمع الدولي والمجلس سوف يستنتجان النتائج ويتخذان الإجراء الملائم.

وبالرغم من ذلك، نود أن نؤكد اقتناعنا بأنه لا بد أن يعمل المجلس فقط حينما يتوفر لديه دليل قاطع بشأن تلك الانتهاكات. ونؤيد تحديد يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موعدا نهائيا لكي يتخذ المجلس قرارا أوليا بشأن هذه المسألة. مما يتيح وقتا كافيا للأشخاص الذين وردت أسماؤهم في التقرير للرد على مزاعم الفريق.

ولفترة زمنية طويلة، استخدمت يونيتا دون قصاص، وسائلها الخاصة بها انتهاكا للتدابير التي يفرضها هذا الجهاز. ومن الناحية الجوهرية يعلن سافمبي أن المجلس يفتقر بصورة جادة إلى الإرادة لتنفيذ نظام الجزاءات. ونعتقد، أن تلك الأيام قد ولت وانقضت. وبفضل توصيات تقرير الفريق الجريئة والقوية، وبفضل مشروع القرار المعروض علينا الذي سنعتمده مؤخرا اليوم، لن يُترك المسؤولين عن انتهاكات نظام الجزاءات ومخالفاته بعد الآن لممارسة أعمالهم كالمعتاد. ولذلك تؤيد ماليزيا مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات التي وجهها للوفد الكندي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب في البداية عن تقدير وفدي لكم يا معالي الرئيس ولحكومتكم لعقد هذا الاجتماع الهام بشأن أنغولا. إن رئاستكم لهذه الجلسة شهادة واضحة على التزام حكومتكم بالمساهمة في إيجاد حل دائم للتراع الأنغولي. وأود بخاصة أن أثني على السفير فاولر لالتزامه بضمان تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا، وعلى قيادته، ويتعهد وفدي بتقديم تعاونه الكامل بصدد القرار الناجح بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوجود وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد ميراندا. ونحن نتوق إلى سماع ملاحظاته.

إن تقرير فريق الخبراء بشأن انتهاكات الجزاءات المفروضة على يونيتا قد تم النظر فيه في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي تلك الجلسة، أكدنا من جديد على أن قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة على يونيتا تتعرض للانتهاك فعلا من جانب الدول الأعضاء، والشركات والأفراد على حساب شعب أنغولا، ومن ثم تمكنت يونيتا من تعزيز قوقما العسكرية ونتيجة لذلك واصلت زرع الموت والدمار في أنغولا. وفي هذا السياق، ومن أجل تعزيز مصداقية وجدية قرارات الجزاءات، يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات الملائمة لكبح قدرة يونيتا على شن الحرب وتدمير هذه القدرة.

إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز لا تزال تضطلع بدور هام دعما لتنفيذ قرارات المجلس المفروضة على يونيتا. وأعربت هذه المنظمات في عدة مناسبات عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية المتردية نتيجة تعنت ورفض يونيتا الامتثال لالتزاماقا بموجب بروتوكول لوساكا. وعلاوة على ذلك، اعتبرت هذه المنظمات السيد سافمبي مجرم حرب وإنه شريك غير صالح للحوار. ونود أن نرحب على وجه الخصوص بالإعلانات الصادرة عن الاجتماع الأخير الذي عقدته حركة بلدان عدم الانحياز في كارتاخينا دي اندياس، في كولومبيا. ونعتبر أن من الأساسي لمجلس الأمن أن يُصغي للنداء الذي وجهه وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في هذا الصدد.

واليوم سيصوت مجلس الأمن على مشروع قرار تاريخي آخر - وهو مشروع قرار إذا نفذ هذه المرة، فإنه سيساعد على تحقيق السلام في أنغولا وفي المنطقة كلها. وستصوت ناميبيا مؤيدة لمشروع القرار هذا الذي يحظى بتوافق الآراء، ولكن اسمحوا لي أولا أن أتقدم بتعليقات تتعلق ببعض عناصره الأساسية.

أولا، يعتبر وفد بلدي أن إنشاء آلية الرصد يشكل عاملا هاما في هذه العملية، ويحدونا خالص الأمل بأن الآلية ستحظى بالدعم المناسب من الدول الأعضاء ومن الأمانة لتمكينها من إنجاز المهام التي تنتظرها. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد توفير الدعم التقني والموارد المالية الكافية لهذه الآلية بغية تمكينها من الاضطلاع بعملها بشكل كامل.

وثانيا، ينبغي أن يكون المجلس على أهبة الاستعداد بحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام لاتخاذ الإجراءات الملائمة ضد من يقرر أهم انتهكوا الجزاءات المفروضة على يونيتا، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار. وسيكون من المجحف بل ومن الغبن للشعب الأنغولي الذي عانى طويلا جدا - لقد قضى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص - إذا أصبح مشروع القرار هذا مجرد قرار آخر. وإن اتخاذ إجراءات مناسبة ضد الدول والشركات والأفراد الذين ينتهكون القرارات ذات الصلة سيوجه رسالة واضحة إلى

المنتهكين المحتملين بأن المجلس جاد في عمله. وهذا أقل ما يمكن للمجلس أن يفعله لشعب أنغولا.

وثالثا، يحيط وفد بلادي علما بالخطوات التي أعلنت عنها حكومة بلجيكا دعما لتنفيذ أكثر فعالية للإجراءات المفروضة على يونيتا بل ويرحب بالتدابير التي اتخذها المجلس الأعلى للماس بالتعاون مع حكومة أنغولا لزيادة فعالية الجزاءات. وإننا ندعو الدول الأعضاء وغيرها من المؤسسات المعنية أن تساعد حكومة أنغولا في عملية الإصلاح الداخلي التي تضطلع بها بغرض تحسين فعالية تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. ونحيط علما بأيضا بالقرارات التي اتخذتها بعض الحكومات، داخل أفريقيا وخارجها، لمحاكمة مواطنيها الذين يخرقون الجزاءات.

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية حاسمة تثير قلقا كبيرا لدى وفد بلدي تتمثل في استخدام يونيتا للمرتزقة، الذين كان لهم كبير الأثر في استمرار آلة الحرب العسكرية وحركة المتمردين. وإننا نطالب الدول بأن تبذل قصارى جهدها من أجل عدم تشجيع مواطنيها على الانخراط في صفوف اليونتا على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد إصدار أوامر بإلقاء القبض على أفراد يضطلعون بدور أساسي في الالتفاف على قرارات المجلس ضد يونيتا.

وأخيرا، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اضطلعت ولا تزال تضطلع بدور هام في تنفيذ قرارات المجلس ضد يونيتا. إلا أنه ينبغي التأكيد على أن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تفتقر إلى القدرة الفنية والمالية التي تمكنها من أن تنفذ بنجاح برامجها ذات الصلة. ولذا، نناشد المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة التقنية والمالية المناسبة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف تعزيز فعالية الجزاءات المفروضة على يونيتا. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مستعدة تماما للاضطلاع بدورها. إلا أن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي تنطوي على أهمية حيوية في هذا الصدد.

ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع رئيس اللجنة لإنجاح عمل اللجنة ولتحقيق السلم والاستقرار في أنغولا وفي منطقة الجنوب الأفريقي عموما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، على عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نرحب بالسيد ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، في مداولاتنا.

ويشيد وفد بلدي بالسفير روبرت فاولر على قيامه بإعادة تنشيط لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) ويشكرك على عرض مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وإننا نؤيد تأييدا تاما مشروع القرار، لأننا نعتقد أن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نوجه رسالة قوية بأن خرق الجزاءات التي يفرضها المجلس لن يمر دون عقاب.

وعمل فريق الخبراء قد آتى أكله فعلا، إذ بدأت الحكومات وغيرها تركز على ما يمكن لها أن تفعله لتحسين تنفيذ الجزاءات ومنع الانتهاكات القائمة. وكما ذكرنا تقرير فريق الخبراء، فإن ما ترمي إليه الجزاءات هو توفير تسوية سلمية للصراع في أنغولا وذلك من خلال مطالبة يونيتا بالامتثال للالتزامات التي تعهدت بها والحد من قدرة يونيتا على متابعة تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية.

لقد قدم مجلس الأمن ليونيتا ولسافمبي كل الفرص الممكنة لتحقيق السلام لشعب أنغولا الذي طال أمد معاناته. ولكن يجب علينا أن نشير إلى أن زعماء يونيتا قد رفضوا

النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات الحرة والنزيهة المعقودة في ١٩٩٢.

وقد استفاد أولئك القادة من بروتوكول لوساكا لإعادة تجميع قواهم، ووجدوا المساعدة والمؤازرة لتفادي الحظر على الأسلحة، وحظر السفر، والجزاءات المالية، والحظر على صادرات الماس. إن من ساعدوا اتحاد يونيتا وآزروه في انتهاك الجزاءات مذنبون بنفس القدر، مع اتحاد يونيتا، في تسبيب المأساة الإنسانية في أنغولا. وذكر أنه خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، فقد ١,٥ مليون شخص أرواحهم. وحدثت زيادة هائلة في معدل وفيات الرُضَّع، وفي حالات نقص الأغذية والمجاعة، وقدر عدد المشردين داخليا السنة الماضية بـ ١,٧ مليون شخص من السكان الذين تبلغ جملتهم ١٢,٦ مليون نسمة.

وفي هذا السياق فإن مجلس الأمن، بالإجراء الذي سيتخذه اليوم، سيشير بوضوح إلى أن المجتمع الدولي يدين بقوة أعمال السيد سافمبي وقد عقد العزم على إغلاق مصادر تمويله وتسليحه. بيد أن التدابير التي ترد في مشروع القرار بشأن الاتجار بالأسلحة والنفط والمنتجات النفطية والماس، والتدابير المتعلقة بالسفر والتمثيل، والتدابير المالية، لن تكون فعالة إلا إذا التزمت الدول الأعضاء بأحكام مشروع القرار.

وآلية الرصد هي آلية مبتكرة، ونعتقد أن بإمكانها أن توفر مثالا لأنظمة الجزاءات الأخرى. وبالتالي نأمل في أن تنشأ سريعا بغية تمكينها من تقديم تقرير إلى المجلس بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ونود أن نشيد بالبلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبالبلدان القريبة من أنغولا جغرافيا، على الخطوات التي اتخذتها بالفعل لتشديد القيود التي تضعها الجزاءات.

إن مشروع القرار المعروض علينا قد صيغ بعناية، حيث أنه يوفر بذلك فرصة لمن وردت أسماؤهم في التقرير للاستجابة قبل أن يتخذ إجراء ضد منتهكي الجزاءات، وفي الوقت نفسه يذكر مشروع القرار الدول بالطابع الإلزامي للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وقد مرت خمس وعشرون سنة. وهناك جيل كامل من الأنغوليين لم يعرف في حياته شيئا غير الحرب. ومن حق أفراد ذلك الجيل علينا أن نسعى إلى كفالة استخدام ثروات بلدهم من أجل تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية، وليس لاستدامة الصراع.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.